تاريخ الإرسال: 2019/01/08 تاريخ القبول:2019/04/18

ممارسة المقاولة كأسلوب لتنمية السياحة الصحراوية

دراسة استطلاعية بمديرية السياحة لولاية بشار

The practice of entrepreneurship as a method for the development of desert tourism - A survey of the Tourism Directorate of the State of Bechar

د.فاطمة الزهراء قاسمي Dr. Fatma Zohra KACIMI
Zohraf991@gmail.com
جامعة طاهري محمد –بشار Tahri Mohamed University of Bechar

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع العمل المقاولاتي في الجزائر وبالتحديد في منطقة الجنوب الغربي المتمثل في ولاية بشار، كما تسعى هذه الدراسة إلى معرفة كيفية مساهمة المشاريع في تحقيق التنمية ومدى تجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع، وما الآليات العملية المُتبناة من طرف الدولة لتحقيق دفعة للقطاع السياحي في المناطق الصحرواية، وذلك بالنظر إلى المقومات الهائلة التي تحتويها هذه المناطق، كما تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة المشاريع المرغوب في انجازها ومعرفة المعوقات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: المُقاولة، التنمية، السياحة الصحراوية، الاستثمار.

Abstract:

This study aims to diagnose the reality of entrepreneurship in Algeria, specifically in the south-west region of Bechar, the study also seeks to know how projects contribute to development and the extent to these projects are reflected on the practical embodiment, moreover, knowing the process adopted by the State to make a payment growth in the tourism sector in the desert regions, This is because of the enormous potential that these regions contain, the study also attempts to shed light on the nature of the projects that are desired to be accomplished and the constraints they face.

Keywords: Entrepreneurship, development, desert tourism, investment.

المقدمة:

يشهد عالم اليوم انفجارا اقتصاديا كبيرا، حيث أضحت المؤسسات على اختلاف أنشطتها متنوعة العرض في كل ما تقدمه، كما أصبحت المؤسسات الكبرى لا يمكنها الإستغناء عن المؤسسات الصغرى، والتي توفر لها سواءً المواد الخام أو منتوجات أولية تحتاجها في صناعاتها الضخمة، وجاءت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لكي تُمكّن الأفراد من دخول مجال الأعمال والتجارة، فبرزت العائلات المالِكة ومؤسسات الأفراد، ومن هنا برز مفهوم **المقاولة**، الذي شمل جميع القطاعات، ومن بينها القطاع السياحي، الذي أولت له الحكومة الجزائرية أهمية كبرى من خلال فتح باب **الاستثمار** فيه. وتعد ولاية بشار من أهم المناطق الصحرواية، بالنظر إلى ما تمتلكه من مقوّمات طبيعية وثقافية ومناخية، تمثّل مجالاً خِصبا لتحقيق **التنمية السياحية** في المنطقة، وذلك من خلال تطبيق المشاريع وتجسيدها على أرض الواقع. وللتفصيل في موضوع ممارسة المقاولة كأسلوب لتنمية السياحة الصحراوية، قُسِم البحث إلى ثلاثة أُطرٍ: إطار مفاهيمي، وإطار نظري، وإطار ميْداني، واستعملت الباحثة منهج تحليل المضمون لتحليل معطيات البحث، باعتبارها اعتمدت على أداة المقابلة شبه الموجّهة للحصول على بيانات الموضوع محل الدراسة.

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

1. **الإشكالية:** يُمثل العمل المؤسساتي بشِقَيه الخاص والعمومي العصب الحيوي للاقتصاد عامة والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، حيث يتعاون هذان المجالان لتحقيق اقتصاد وطني قوي، عِماده مساعدة الدولة للمؤسسات الناشئة حديثا، كما تعتبر هذه المساعدات طريقا للوصول إلى تكامل اقتصادي يضمن المصلحتان، بالإضافة إلى ذلك وضع في عين الاعتبار تحقيق الفائدة المجتمعية، التي تُعد أحد أهم ميزات العمل المقاولاتي الذي يعتبر مفهوما حديثا في الجزائر. وبالرغم من ذلك توجه المواطن الجزائري إلى ممارسة المقاولة في ميادين شتى من بينها القطاع السياحي، الذي يشهد حركية لا بأس بها، كما ازداد وعي المستثمرين حول هذا الميدان، وتمثل الصحراء الجزائرية مجالا خصبا يسمح الاستثمار فيه بالنظر إلى ما تملكه المناطق الصحراوية من مقومات طبيعية

وثقافية ومناخية، وتعتبر ولاية بشار من أهم المناطق السياحية والتي تستقطب عددا معتبرا من السياح الأجانب والمحليين، وذلك لإحتوائها على مقومات سياحية تستدعي الاهتمام، ومن هذا المنطلق يجوز لنا طرح التساؤل الرئيس التالي: **كيف تساهم ممارسة المقاولة في تحقيق تنمية السياحة الصحراوية؟** ويندرج ضمن التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية نوردها فيما يلي:

- ما هي آليات مديرية السياحة في متابعة المشاريع المقاولة المنجزة من طرف أصحاب رؤوس الأموال؟
- ما مدى توافق البرامج التنموية المسطرة مع مقومات السياحة المتوفرة على مستوى ولاية بشار؟
- ما هي العوامل البيئية المعيقة لتحقيق المشاريع المقاولة على أرض الواقع في ولاية بشار؟

وللإجابة عن الأسئلة السالفة الذكر اعتمدت الباحثة على وضع **الفرضيات** التالية:

- تتوفر مديرية السياحة لولاية بشار على آليات واضحة ومحددة لمتابعة البرامج السياحية.
- تتوافق المشاريع المقاولاتية المراد إنجازها مع طبيعة البيئة الصحراوية.
- يواجه المقاولون معوقات إدارية وثقافية تُعرقل إنشاء المشاريع التنموية وتطبيقها على أرض الواقع.

2. مفاهيم الدراسة:

المقاولة: هي حركية انشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة. وتعرف المقاولة أيضا على أنها كلمة مشتقة من Entrepreneurship والمرتكزة على إنشاء وتنمية الأنشطة وعلى أساس أنها نشاط أو مجموعة مِن الأنشطة والسيرورات، وعلى أنها تخصص يوضّح المحيط وسيرورة خلق الثروة وتكوين اجتماعي من خلال مُجابهة الأخطار التي تواجهه المؤسسة بشكل فردي.[1] ويعرف Howard STEVENSON أن المقاولة عبارة عن

مصطلح يغطي التعرف على فُرص الأعمال من طرف الأفراد أو المنظمات ومتابعتها وتجسيدها.[2]

نقصد بالمقاولة إجرائيا انشاء مشاريع واغتنام الفرص السانِحة واستغلال الموارد المختلفة لخق مؤسسات تهدف إلى توفير منتجات أو خدمات يؤسسها الفرد أو مجموعة من الأفراد، وتسعى المؤسسات من خلال ممارسة المقاولة إلى تحقيق عائد ربحي، وخدمة المجتمع كهدف جوهري من خلال تجسيدها لمشاريع تنبع من البيئة المحيطة بالمؤسسة.

التنمية: يعد مفهوم التنمية قديما قِدَم الحضارة الإنسانية، واستعمُل على نطاق واسع في المجتمعات الغربية، من قبل الحضاراتين اليونانية والرومانية إلى غاية نهاية القرن 19، وكمفهوم عام ارتبط بالجوانب المتنوعة والمتعلقة بالرفاهية البشرية، فاقتربت كلمة التنمية إلى المذهب أكثر منها إلى المصطلح. أما مفهوم التنمية في العالم المُعاصر فهو مشتق من النظر الداروينية التي ترى أنه "عملية تطور على مراحل، أين تركت المجتمعات الإنسانية فيه البدائية ووصلت إلى مرحلة المجتمعات الصناعية الاستهلاكية والتي تُعتبر فريدة من نوعها وذات صبغة عالمية.[3]

السياحة الصحراوية: عرف المُشَّرع الجزائري السياحة الصحرواية بأنها كل إقامة سياحية في محيط صحراوي، تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، مُرفقة بأنشطة مُرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف.[4]

مفهوم تنمية السياحة الصحرواية من منظور هذه الدراسة هو تجسيد مشاريع في القطاع السياحي تسعى في مجُملها إلى التعريف بمقومات السياحة الصحراوية، بُغية الوصول إلى نمو مجتمعي وثقافي واقتصادي، ووضع تسهيلات للمستثمر مما يخول له التعريف بالمنتج السياحي في إطار عمل مقاولاتي مناسب.

3. أهمية الدراسة: تنبع أهمية معالجة هذا النوع من المواضيع وذلك بالنظر إلى النقاط التالية:

تثمين الممارسة المقاولاتية كأسلوب يجسد كل آليات تحقيق التنمية في قطاع السياحة بالمناطق الصحراوية.

معرفة المعوقات التي يواجهُها القطاع السياحي ومحاولة إعطاء اقتراحات للتغلب عليها.

4. أهداف الدراسة: تشخيص واقع الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر.
تحديد طبيعة المشاريع التي يقبل عليها المستثمر، ومدى توافقها مع حاجات المجتمع المحلي.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

1. مفاهيم عامة حول المقاولة:

1.1 ظهور المقاولاتية ونشوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كانت أغلب الأنشطة الإنتاجية وليدة البيوت وبنمط متباعد فيما بينها، وكانت تتم بشكل يدوي، وتنشط بشكل واسع في الأرياف، ثم تطورت لتصبح وحدات حرفية، واتسمت هذه الفترة بسيطرة التجار على الوحدات الإنتاجية، ومع حدوث الثورة الصناعية التي ساهمت في بروز الوحدات الإنتاجية البسيطة نشأت معها المؤسسات الصغيرة التي يكون فيها المَالِك هو المُقاول.(5) واعتبر **Schumpeter J.** أن النشاطات التي يقوم بها المقاول هي بناء يحمل في طياته التدمير لأنه يرى فيه أنه يعمل على تعطيل وضع التوازن تُجاه العرض والطلب في الأسواق، وذلك من خلال عرض منتجات جديدة ومبتكرة يحصلون من خلالها على أرباح كبيرة مقارنة بالمدخلات الضئيلة التي يبذولونها في سبيل انجاز هذه المنتجات، ويسعى المقولون بذلك إلى احتكار السوق حتى وإن كانت فترة الاحتكار قصيرة أو متوسطة الأمد. ويحصل الإبداع في المنتجات التي يقدمها المقاولون والمتمثِلون في المؤسسات الصغيرة من خلال إدخال أنماط مُستحدثة في صيرورة انتاج السلع أو الخدمات أو العمل على تجسيد أفكار جديدة.(6)

2.1 مميزات المقاولة: هناك مجموعة من السمات التي تميز المقاولة ويمكن إجمالها في:
يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين؛ وبساطة الهيكل التنظيمي من حيث الإدارة المباشرة من قبل صَاحِب المشروع، فضلا عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية.(7) والمقاولة هي أحد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للوصول إلى إطلاق المنتج أو الخدمة الجديدة وكذلك الوصول

إلى تطوير طرق وأساليب جديدة للعمليات؛ كما تعني المقاولة الإدراك الكامل للفُرص المتمثلة بالحاجات والرغبات والمشاكل والتحديات والاستخدام الأفضل للموارد نحو تطبيق الأفكار الجديدة في المشروعات التي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية؛ وهي مجموعة من المهارات الإدارية الإبداعية المستندة على المبادرة الفردية والموجهة نحو الاستخدام الأفضل للموارد.(8)

3.1 العوامل البيئية لممارسة المقاولة:

المحيط الاجتماعي: يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.

الأسرة: تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصِغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

الدين : يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.

العادات والتقاليد: تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة في توجه إنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال.

الجهات الداعمة: نظرا لأن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشط فيه مُمَثلةً في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة، التي تلعب دورا أساسيا في الدفع من كثافة المثقاولة ولعل من أهم هيئات الدعم في الجزائر نذكر ما يلي:

ANSEJ : أنشأت الوكالة سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد الشباب من خلال إنشاء مؤسسة:

مساعدة مجانية (استقبال، إعلام، مرافقة، تكوين).

امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المُضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الإستغلال).
الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

CNAC: تم إنشاءها سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تحقيق الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي إذ تعمل على تمويل مشاريع البطالين (إنشاء، توسيع) البالغين من العمر بين (30–50) سنة ويصل التمويل فيه إلى 10 ملايين دينار.

ANGEM : تمثل إحدى أدوات الحكومة لمحاربة البطالة من مهامها تسيير جهاز القرض المُصغر.

ANDI: خُولت لهذه المؤسسة الحكومية مُهمة تَسْهيل وترقية وإصطحاب الإستثمار.

حاضنات الأعمال: تعرَّف الجمعية الوطنية الأمريكية لحضانات الأعمال (NABIA) على أنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم الأمني، والخبرات، والأماكن، والدعم المالي، لتخطي أعباء ومراحل الإنطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في هذا المجال حيث يعود تاريخ أول حاضنة "Batavia" إلى 1959.

وتعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول النامية والعربية، حيث لم يصدر مرسوم ينظم نشاط هذه الأخيرة حتى سنة 2003 باستثناء القانون 01 /180 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات. وقد سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية إلى إنشاء 11 حاضنة، بالإضافة إلى أربع ورشات رَبْط في كل من الجزائر، وقسنطينة، وسطيف، ووهران.[9]

4.1 دور المقاولاتية اقتصاديا: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القلب النابِض للاقتصاد الحديث، وأثبتت ذلك احصائية قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية فمن بين 21 مليون مشروعا، هناك 20.5 مليون هي مشاريع ذات طابع مقاولاتي، تنشط في

تجارة التجزئة والخدمات.[10] وتعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تشغيل ما يقارب 60% من القوى العامِلة في العالم.[11]

رفع الإنتاج: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع الإنتاجية فكثيرا ما يُربط الفائض الاقتصادي بالمؤسسات الكبرى، إلاّ أن هذا الاِعتقاد نسْبي، وذلك لأنه يهمل أمرا مهما، وهو العلاقة بين رأس المال المستمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، و مع التسليم بأن الفائِض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلاّ أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر و الفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، و من ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.[12]

تنويع النشاطات الصناعية: تفتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المجال فيما بينها وذلك من خلال صِغر حجمها مما يدعوها إلى التشارك والتكافل مع الصناعات الأخرى، كذلك تُغذي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناعات موازية لها أو صناعات ربما حتى أكبر منها، خاصة السلع الاستهلاكية وما يحتاج له السكان المحليون.

دعم التنمية الإقليمية: تمتلك المؤسسات المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة قدرة هائلة على الاِنتشار في مناطق صناعية ذات طابع ريفي أو مدن جديدة، وذلك بسبب سهولة تكيّف هذه المؤسسات مع المحيط، كما أن أنواع النشاطات فيها لا يتطلب اِستثمارات كبرى، أو تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية المستوى، وبهذا تُحقق المؤسسات المقاولاتية نوعا من التخفيف في التلوث البيئي.[13]

5.1 تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كممارسة مقاولاتية: بَلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2017، 59.6074 مؤسسة، ونعرض في الجدول التالي المؤسسات التابعة للقِطاعيْن العمومي والخاص.

الجدول (01): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص حسب قطاع النشاط لسنة 2017

قطاع النشاط	م ص خاصة*	م ص عمومية*	المجموع	النسب المئوية %
الزراعة	6392	84	6476	1.09
الطاقة والمنجم	2843	03	2846	0.48
البناء والأشغال العمومية	177727	23	177750	29.89
الصناعة	92804	84	92888	15.58
الخدمات	316044	70	316114	53.03
المجموع	595810	264	596074	100

المصدر: ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والتحديات"، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، العدد 3، جوان 2018، ص. 226.[14]

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المشاريع المقاولاتية في قطاع الخدمات يحتل الصدارة كما يلاحظ أنه في ارتفاع، وهذا ينم عن أن هذا القطاع أخذ في التطور، وذلك بهدف التنويع في المنتوج الوطني، بعد أن كان الإهتمام منصبا أكثر على الصناعات البترولية والفلاحية، ليطفوَ في الآونة الأخيرة قطاع الخدمات على السطح، وذلك نابع من حاجة المواطن إلى هذا النوع من النشاطات، وهذا ما تجسده المشاريع المقاولاتية، والتي من بين أهم النقاط الأساسية التي ترتكز عليها في الإنتشار والإستمرار في الإنتاجية، هي توفير العرض الخدماتي للزبون المحلي.

2. التنمية ومقومات السياحة الصحراوية

2-1 مصطلحات ذات علاقة بالتنمية السياحية:

1.1.2 التنمية الاقتصادية: هي تقدّم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، وهي العملية التي يتم من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة؛ وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المُتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.[15]

2.1.2 التنمية الاجتماعية: إن التنمية هي عملية إحداث تغييرات جذرية وشاملة في أبنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بهدف إقامة مجتمع حضاري قادرٍ على إشباع احتياجات أفراده وحل مشكلاتهم وتحقيق مستويات معيشية مرضية لهم.(16)

3.1.2 التنمية البشرية: لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمفهوم التنمية البشرية منذ عام 1990م عندما أصدرت التقرير الأول لها، وطبقا لهذا الأخير تُعرّف التنمية البشرية على أنها: "عملية توسيع خيارات الناس، التي يُمْكن أن تكون مطلقة، و يمكن أن تتغير بمرور الوقت، إذْ أن الخيارات الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية هي: أن يعيش الناس حياة مادية صحية، ويكتسبوا المعرفة، ويحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.(17)

4.1.2 التنمية السياحية: هناك العديد من المفاهيم لهذا المصطلح، يُعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمر ومتوازنة في الموارد السياحية، أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الانتاجية السياحية، والتنمية السياحية تعد اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى احتياجات السائحين، بينما يضع البعض تركيزا على جانب العرض، إذْ لا يمكن أن تقتصر على تنمية العرض السياحي فقط أو جزء منه ببناء فنادق وقرى سياحية تنتشر في مناطق مختلفة، وإنما يجب أن يمتدّ معنى التنمية السياحية ليشمل تنمية كل من العرض والطلب، لتحقيق التلاقي بينهما لإشباع رغبات السائحين والوصول إلى أهداف قومية وقطاعية وإقليمية موضوعة سلفا، لتكون معيارا لقياس درجة التنمية المطلوبة.(18)

3. المناطق الصحراوية وخصائصها الطبيعية والثقافية:

1.3 المناطق الصحراوية الكبرى: تمتد الصحراء الجزائرية على مساحة 2 مليون كلم^2 وتقسم إلى 5 مناطق: غرداية (الميزاب) تضم هذه المنطقة معالم معمارية وثقافية وتاريخية صُنِفت ضمن التراث العالمي، وأهم مُدنِها بني يِزْقن.

أدرار: تحتوي هذه المدينة على قلاع عديدة مع وجود ثقافات مختلفة.

إليزي: تحتوي مدينة إليزي أكبر حضيرة في الجزائر وهي الحضيرة الوطنية للطاسيلي التي تقع في أقصى الجنوب الشرقي، والتي صُنفت سنة 1982 من طرف اليونيسكو كتراث

عالمي، وذلك لسبب أنها تتضمن أكثر من 1500 رسم ونقش حجري مما يجعلها متحف أثري مفتوح.

تندوف: تمتلك هذه المدينة مساحة شاسعة تُقدر بـ168 ألف كلم^2 وتحتوي على قصور عريقة الوجود، مما يجعلها هي أيضا متحفا مفتوحا في الهواء الطلق يمكن لأي سائح أن يزوره في أي وقت.

تمنراست: تضم ولاية تمنراست حضيرة الهقار التي أُنشِئت سنة 1987م، حيث تتميز بتضاريس وثروة حيوانية ونباتية متميزة ونقوش تعود إلى أزمنة غابرة.[19] وولاية بشار التي تتميز بتوفر الواحات فيها ومناطق سياحية يأتيها السوّاح من كل مقصد، منها: وتاغيت، وبني ونيف، وبني عباس، والقنادسة.

2.3 الخصائص الطبيعية للصحراء الجزائرية: للصحراء الجزائرية ثلاثة سمات طبيعية نذكرها فيما يلي:

النسيج الواسع للهضاب الأرضية التي تُسمى الحمادة.

وجود 3 أحواض كبرى مُحاطة بالكثبان الرملية، العرق الشرقي والعرق الغربي، وعرق الشاش.

طبيعة الهقار والتي توجد بها أعلى قمة في الجزائر وهي قمة "طاهات" يبلغ ارتفاعها 3003 متر.[20]

المناخ الصحراوي: تقل الأمطار عن 1500مم في السنة الواحدة، وتشتد الحرارة في النهار وتنخفض في الليل، كما تمتاز بموسم حار وطويل يمتد من شهر ماي إلى شهر سبتمبر ويصل متوسط درجة الحرارة إلى 45°.

المياه: يوجد نهران على ضفاف العرق الشرقي والعرق الغربي، بالإضافة إلى وادي ميزاب ووادي الساورة مع وجود وديان أخرى مصدرها من الهقار "تافساست" ومن هضبة تادمايت، كما تحتوي الطبقات الأرضية في الصحراء الجزائرية مياه جوفية، وتتحتوي سبخات أيضا.[21]

3.3 المقومات الثقافية للصحراء الجزائرية: ترتكز السياحة على مقومات عديدة نذكر منها:

أ. المعالم التاريخية والقصور: وهي متواجدة عبر مختلف الولايات الصحراوية مثل معلم تين هنان بتمراست، والقصر القديم بالمنيعة، وقصر أَغْزر بتيميمون، والأثار الرومانية ببسكرة، والكتابات، والنقوش الحجرية بكل من بشار والطاسلي، والهقار، والآغواط، إلى جانب الزوايا والمساجد العتيقة بشكلها الهندسي المتمير كالزاوية التيجانية بالآغواط، دون أن ننسى نمط البناء العمراني القديم الخاص بمنطقة غرداية.

ب. المناطق الطبيعية: الكثبان الرملية والفقارات ووحات النخيل بورقلة، والوادي، وبسكرة، وبشار، وتيتيمون، غرداية، ومختلف الشلالات والوديان وينابيع المياه الساخنة التي تشكل حمامات بكل من بسكرة، أدرار وبوسعادة، والواحة الحمراء بتميمون، حيث يمكن مشاهدة أروع غروب وشروق الشمس كما هو الحال بقمة الآسكرام بتمنراست.

ج. المنتوج الثقافي: ويتكون من جميع أنواع الطبول المختلفة والمشتركة فيما بين هذه المناطق كالبارود، والتندي، بتمنراست وإليزي، والفلكلور المزابي بغرداية، وطبوع أهليل والقرقابو بأدرار وتميميون وتندوف، إلى جانب الحفلات التقليدية والمهرجانات، كمهرجان الزربية بغرداية، وعيد الربيع بتمنراست، وتاغيت ببشار، وسِبِيبة بجانت المصادف لليلة عاشوراء، وسيدي خالد ببسكرة، ويُقام سنويا مهرجان للسياحة الصحراوية بالتداول عبر مختلف الولايات الصحراوية، بهدف ترقية المنتوج السياحي الصحراوي والتعريف به.

د. الصناعات التقليدية: تتمثل في الصناعات المعدنية كالذهب والفضة والمستعمل في صناعة وإنتاج الحلي والوسائل التقليدية والصناعات التقليدية والصناعات الجلدية والفخارية والزرابي والآلبسة التقليدية والمواد التذكارية، وبغرض الترويج لهذه الصناعات والحرف يقام سنويا في كل ولاية مهرجان الصناعة التقليدية والحرف يتزامن مع الموسم السياحي.[22]

4. الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة: أضحت السياحة إحدى صناعات العالم المهمة في الوقت الحاضر، إذْ فاقت معدّلات نمو الزراعة والصناعة، كما تجاوزت أهميتها الصناعات التحويلية والخدمية جميعها، وذلك من خلال المبيعات والعمالة وجلب العملات

الأجنبية، كما يحتل النشاط السياحي مكاناً مهماً في الاقتصاد العالمي، حيث عرف نمواً مستمراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ووصلت الجزائر خلال سنة 2015 إلى 1709994 سائح.[23]

5. آفاق التنمية السياحية في الجزائر: أدركت الجزائر ضرورة تعزيز قطاع السياحة وعصرنته، إذ شرعت الوزارة الوصية سنة 2000 في إعداد خطة حول تطوير السياحة، على شكل برنامج مستقبلي أفاق 2010 ، وجاء هذا المخطط تحت عنوان" مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفاق 2010". وبعد مرور سنتين على تنفيذ هذا المخطط اتضح أنه من الضروري إدخال بعض التعديلات لمسايرة التطورات داخليا وخارجيا فجاء مشروع جديد في أفاق 2013 لتحديد الأهداف الكمية و النوعية وإجراءات دعم وترقية الاستثمار، ورغم النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى المنتجات الواجب ترقيتها لسنة 2013، وعملت الدولة على مُسايرة التطورات السريعة في قطاع صناعة السياحة الدولية، فتم دمج وزارتيْ البيئة والسياحة والإقليم في وزارة واحدة، والقيام بتعديلات تجلّت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2015، الذي يهدف إلى توفير 560 ألف منصب شغل و تحقيق إيرادات بقيمة 530 مليون دولار، مع إنجاز هياكل اِستقبال من الطراز الرفيع بطاقة اِستيعاب إضافية تقدر ب 75 ألف سرير جديد. وفي ظل كل هذه المعطيات لا تزال الجزائر في المراتب الأخيرة على المستوى العالمي فيما يخص التدفق السياحي من حيث عدد السياح وحجم الإيرادات السياحية. اِنطلاقا من هذه الوضعية قررت السلطات الرسمية الجزائرية وضع اِستراتيجية سياحية على المدى البعيد إلى غاية 2025، تمكنها من التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وتنميته، أطلق عليها تسمية "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 " المعدل إلى غاية 2030 SDAT.[24] والجدول التالي يتضمن الأقطاب السياحية والأماكن المتواجدة بها.

الجدول (02): الأقطاب السياحية وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سنة 2030

الأقطاب	المشروع	المستثمر
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية مسيدة	الشركة الإماراتية ELLC
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية سيدس سالم	الشركة السعودية سيدار
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية أقريون بجاية	سيفيتال
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية صيران بومرداس	الشركة الإماراتية ELLC
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية عين طاية الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC والمجموعة الكويتية
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية موريتي الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية الساحل الجزائر	شركة العنصر الفندقية الجزائرية
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الاماراتية القدر
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية زرالدة	الشركة السعودية سيدار
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الإماراتية إعمار
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية واد بلاح سيزاري تيبازة	سيفيتال
القطب السياحي شمال غرب	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران
القطب السياحي شمال غرب	هيليوس كريستيل وهران	أقامة هيليو فرنسا
القطب السياحي شمال غرب	موسكاردة تلمسان	الشركة الإماراتية ELLC
القطب السياحي شمال غرب	قصر ماسين تيميمون _أدرار	مجموعة الجنوب SID
القطب السياحي شمال وسط	حديقة دنيا الجزائر	الشركة الاماراتية ELLC

المصدر: شريط حسين الأمين، "فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 14، 2015، ص. 142.

ثالثا: الإطار الميداني للدراسة

1. **المجتمع وعيّنة الدراسة:** حُدد مجال البحث في مديرية السياحة بولاية بشار، باعتبارها الجهة الوصية الأولى عن القطاع السياحي في الولاية، وكذلك لكِبر حجم الأفراد المستثمرين في القطاع السياحي وصعُوبة الوصول إلى جميع أصحاب المشاريع، وسبب ذلك توزعهم في مناطق جغرافية متباعدة. وقد تم اختيار المصالح التي سنذكره لاحقا لتوافقها مع موضوع الدراسة، والتي رأت الباحثة أنها ستقوم بتقديم القدر الكافي من المعلومات حول المتغيرات المُراد دراستها، وتمثلت عيّنة البحث في رئيس مصلحة مراقبة الاستثمار السياحي والتهيئة السياحية، ورئيس مهمة ومفتشة في السياحة، ونوع العينة هنا هو عينة قصدية، باعتبار أن العاملين في هذه المصالح يخدمون موضوع البحث.

2. **منهج الدراسة:** يندرج البحث ضمن الدراسات الوصفية فارتأت الباحثة إلى استخدام منهج تحليل المضمون من خلال قراءة استنباطية لما تم الحصول عليه من معلومات من طرف المصالح المعنية بالدراسة في مديرية السياحة بولاية بشار، كما تم تحليل ما

تحصلت عليه الباحثة من معلومات بالإضافة إلى ما حصلت عليه الباحثة من وثائق حول المشاريع التي تنتظِر القبول من طرف وزارة السياحة والصناعات التقليدية والمشاريع التي هي قيد الإنجاز.

3. أداة الدراسة: الأداة المستخدمة للدراسة هي دليل المقابلة شبه الموجّهة، وشملت الأسئلة: طبيعة الممارسات المقاولاتية المُمْتَهنة من طرف المستثمرين في القطاع السياحي بولاية بشار، وما طبيعة المشاريع المُبَرمجة للإنجاز ومدى تنوعها، والأساليب والآليات التي تتخذها مديرية السياحة لولاية بشار في متابعة المشاريع المنجزة من طرف الخواص على وجه التحديد، ومدى مراعاة خصوصية المنطقة في تحقيق التنمية السياحية، وأسئلة حول أفق السياحة بالولاية من خلال محاولة معرفة المعوّقات التي تواجه الجهات المختصة في ممارسة مهامها وتحقيق طموحاتها في القطاع.

4. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

الجدول (03): المشاريع السياحية المُبرمجة من طرف CALPIREF والخواص:

المنطقة	نوع المشروع	العدد
بلدية بشار	فندق سياحي	11
	مركب سياحي	7
	طريق	1
	مخيم سياحي	3
	مرقد	1
	بنقالو	1
	قرية سياحية	1
	موتيل	1
بلدية بني عباس	موتيل	1
	مخيم سياحي	5
	مركب سياحي	6
	فندق تقليدي	1
	موصل طريق	1
	محطة استراحة وخدمات	1
بلدية لقصابي	مخيم سياحي	1
	مركب سياحي	1
بلدية تاغيت	مركب سياحي	5
	مخيم سياحي	2
	فندق تقليدي	3
	بنقالو	1
	منازل سياحية مفروشة	1
	إقامة سياحية	1
	فندق	1
بلدية مشرع الهواري	فندق	1
بلدية تبلبالة	موتيل	1
بلدية الواتة	مركب سياحي	1
بلدية بني ونيف	موتيل	1
	محطة طريق	1
بلدية العبادلة	فندق	1
	موتيل	1
بلدية إقلي	قرية سياحية	1
بلدية تامترت	مخيم سياحي	1
	مركب سياحي	1
بلدية المريجة	قرية المريجة	1
المجموع	34	68

المصدر: مديرية السياحة لولاية بشار، احصائيات مكتب متابعة الاستثمار والتهيئة السياحية لسنة 2016.

يمكن الاستنتاج من خلال الجدول أن أغلب البلديات السياحية في الولاية تم تغطيتها بمشاريع مختلفة، تنّوعت بين الفنادق، والمركبات والمخيمات السياحية، وكذلك تم مراعاة خصوصية المنطقة، حيث يعد المجتمع البشاري مِن المحافظين كثيرا على العادات والتقاليد، إذْ نراهم يسعون إلى الاستثمار السياحي بطريقتهم الخاصة، وذلك من خلال إنشاء فنادق ومخيمات تقليدية، ونلاحظ أيضا وعياً من المستثمرين من خلال الإهتمام بالطريق، باعتبار أن النقل وسيلة مهمة، وخاصة أن مساحة بشار شاسعة تقدر بـ 400 161كم^2، مما يجعل المسافة بين منطقة سياحية وأخرى بعيدة، بالإضافة إلى ذلك هناك اِهتمام من الراغبين في الاستثمار السياحي بمحطات النقل، و كذلك فضاءات للإستراحة، وجُل هذه المشاريع تأتي بمساعدة الدولة على أن يملك المستثمر 30% من قيمة المشروع حيث أجابت المفتشة على مستوى مديرية السياحة أن اللجنة الوطنية للترويج والاستثمار وتنظيم الأراضي؛ والتي هي لجنة مشكّلة من الوالي أو مُمثِله، ضمن ما يعرف بـ ANIREF وهي الوكالة الوطنية للوساطة وتنظيم الأراضي والتي تعتبر الهيئة المسؤولة عن منح اِستغلال الأراضي بصفة عامة وللاستثمار السياحي بصفة خاصة.

5. الإجابة عن تساؤلات البحث:

الإجابة عن التساؤل الأول:

تتمثل البرامج الموضوعة لتنمية السياحة في المناطق الصحراوية على وجه العموم في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية _أقطاب الامتياز_ وعندما وجدت الباحثة أن هذا المخطط يتناول الصحراء الكبرى تسائلت حول مكانة ولاية بشار وما تحتويه من معالم أثرية وثقافية ومقومات طبيعية في هذا المخطط، فتوجَهت إلى مديرية السياحة لغرض معرفة وضع الدولة لولاية بشار ضمن هذا المخطط، باعتبارها قطب سياحي يقصده السواح الأجانب والمحليون، وباستخدام دليل المقابلة استجوبت رئيس مصلحة مراقبة الاستثمار السياحي والتهيئة السياحية، وهو مهندس معماري وهو المكلف بمتابعة المشاريع السياحية، وأيضا تطبيق البرامج الخاصة بتنمية السياحة الصحراوية بولاية بشار، حيث أخبر الباحثة أن هناك مخطط خاص بتنمية السياحة في الولاية على وجه

الخصوص، وعندما أبدت الباحثة رغبة في الإطلاع على هذا المخطط الخاص، تحفظ وأجابَ بعدم إمكانية تزويد الباحثة بنُسخة من هذا المخطط، وأنه لا يزال قيد الدراسة على مستوى مكتب الدراسات في الجزائر العاصمة، واكتفى بتزويدها بقائمة المشاريع السياحية المعتمدة من طرفCALPIREF، ثم توجهت الباحثة إلى الموظفيْن الأخرين بحكم عدم تعاون رئيس مصلحة مراقبة الاستثمار السياحي والتهيئة السياحية، وأجاب رئيس المهمة بالمديرية عن البرمجة الموضوعة لتنمية السياحة الصحرواية في ولاية بشار، وتمثّلات تنمية الجانب الاجتماعي في: فتح مجال الاستثمار للمواطن الجزائري وتمكِينه من خلق مؤسسته الخاصة، مما يساهم في المردود الإيجابي عليه وعلى الجانب الاقتصادي المحلي والدولي، وذلك من خلال جلب العملة الصعبة من طرف السيّاح الأجانب الوافدين إلى المنطقة. أما عن جانب التنمية البشرية فهي غائبة؛ ومثال ذلك التحسيس بأهمية غرس ثقافة سياحية، وتجسيد سياسة تقبل الآخر، وعدم وجود سياسة تتضمن الجانب التنموي على مستوى الأفراد.

ثم توجهت الباحثة فيما بعد إلى السيّدة مفتشة السياحة وطرحت عليها جملة من الأسئلة حول إذا ما يتم تطبيق المهام المتعلقة بمراقبة سيرورة البرامج المُخطط لها، فأجابت المفتشة أنهم يقومون بمتابعة سيرورة المشاريع السياحية، وخاصة ما تعلق بخضوع المؤسسات السياحية للمعايير العالمية أم لا، وأضافت أن الفنادق الموجودة في ولاية بشار غير مصنفة وهي قديمة الوجود إذْ لا يمكن إيقاف نشاطها لهذا السبب، والمركب السياحي المتواجد على مستوى بلدية تاغيت هو الوحيد الذي يمتلك رخصة النشاط.

الإجابة عن التساؤل الثاني:

تتوافق المشاريع المقاولاتية الموضوعة من طرف المستثمرين مع طبيعة البيئة الصحراوية، حيث يدرك جميع أصحاب رؤوس الأموال ما يخدم المنطقة في الجانب السياحي، وهو ما سلف ذكره حول طبيعة الممارسات المقاولاتية التي بادروا إليها، لكن يبقى دور الدولة ومخططاتها ضعيفا لأن المشاريع الموجهة إلى تحسين الوُجهات السياحية يبقى نمطيا، ولا يتوافق مع خصائص كل منطقة.

الإجابة عن التساؤل الثالث: تتمثل المعوقات التي تُواجه ممارسة المقاولاتية فيما يلي:
معوقات إدارية تتمثل في عدم الحصول على رخص البناء أو دفتر الشروط بالأمر الهيّن، ويبقى العديد مِن المستثمرين في انتظار الحصول على التراخيص لممارسة النشاط السياحي أو الانطلاق في المشاريع، كما أضافت المفتشة أن المعوّق الإداري من أكثر الأسباب المعرقلة لتطبيق البرامج المسطرة، مما يحُول دون تحقيق جزئي للمهام والرؤية الموضوعة، كما أضاف السيّد رئيس مهمة بأن جميع الملاحظات التي توضع فيما يخص المؤسسات السياحية ومدى تطابقها مع معايير الجودة لا تؤخذ بعين الاعتبار، وإنما تردُّ إلى الجهة الوصية في شكل تقارير جدُ ملخصة لا تسرد الواقع المُعاش، كما تُواجه ممارسة المقاولاتية معوقا اجتماعيا يتمثل في عنصر الثقافة لدى المستثمر الجزائري، فهو لا يخضع في بداية استثماره للقوانين، فيبدأ النشاط في القطاع السياحي دون رخصة، ليضحى الفندق الذي يسيره غير خاضع للقوانين، إضافة إلى ذلك الذهنية التي أصبح الفرد الجزائري يختص بها، رغم أن المواطن الصحراوي مضْياف ويرحب بالسائح سواء المحلي أو الأجنبي إلاّ أنه أصبح غليضا في تعاملاته، مما يجعل السائح ينفر من تلك المعاملة، ومن العوامل السلبية والمُعيقة أيضا للتنمية عدم فهم الفرد بأن التنمية السياحية تنعكس عليه إيجابا، بل أضحى يرفض قدوم السائح، إذْ يرى أنه مجرد شخص يستنفع بخيرات الولاية ولن ينعكس قدومه عليهِ وعلى ولاية بشار بشكل إيجابي.
وتدخل في هذه المعوقات العديد من الأسباب والفاعلين، فمثلا التصريح بالبناء وخصوصا لمن لا يملكون أراضٍ للاستثمار السياحي، يواجهون صعوبة كبيرة في الحصول على تصاريح بالبناء وعندما يتقدمون بطلباتهم إلى اللّجنة الوطنية لتنظيم الأراضي على مستوى الولاية، يجيدون صعوبة في الحصول على هذا النوع من الوثائق. وتُضيف مفتشة السياحة مُجيبةً: أما على مستوانا نحن العاملون بمديرية السياحة؛ فيتطلب تأدية المهام وسائل نقلٍ لمعاينة المشاريع، و تملك المديرية وسيلة واحدة، وفي معظم الأحيان تتوفر للمدير أو لرئيس مصلحة الاستثمار أو للمحاسب، وبهذا يتعذر علينا القيام بمهمة المراقبة، أما من ناحية تحديد قيمة المخطط والممارسات التي تتعلق بالعاملين في مديرية السياحة لولاية بشار، فجُل البرامج الموضوعة تأتي من وزارة السياحة ونسهر على

تطبيقها دون التعديل فيها، ويخول لنا إرسال طلبات الاستثمار، والوزارة وحدها تُقرر منح حق الاستثمار في القطاع، فالمديرية لا تقوم بأية نشاطات، وتتوفر فقط على مطويات وكتيّبات للتعريف بالمناطق السياحية بولاية بشار." كما أجاب رئيس المهمة حول ما تعلق بالمراقبة المشاريع على المستوى الميداني، فالمعوقات السابقة الذِكر تحول دون تتبع المشاريع، وهذا يؤدي إلى أن يبقى القطاع السياحي رهين المعوقات الإدارية، والمُجتمعية، وفئة قليل جدا مِن المؤسسات الفندقية التي استطاعت أن تسير بخُطى ثابتة لتحقيق أهدافها.

الإجابة عن التساؤل الرئيسي: تساهم مشاريع المقاولة في الوصول إلى تحقيق تنمية سياحية بالمناطق الصحراوية، وخصوصا أنه سبق الإشارة إلى أن المشاريع التنموية لا تقتصر فقط على المنتجعات السياحية أو الفنادق، وإنما على الميادين الموازية والمساعدة على تحقيق النّموّ السياحي، لكن وجب أن لا تبقى هذه المشاريع رهينة بعض المعوقات التي يمكن تجاوزها من خلال رؤية واضحة وجدّية في مجال السياحة الذي هو صناعة لا تنضَب.

خاتمة:

ومن خلال ما سبق عرضه **خلُصت الدراسة** إلى مجموعة من النقاط نذكرها فيما يلي:

- نستنتج مما سبق أن العمل المقاولاتي المتعلق بالتنمية السياحية في الجزائر مرتبط فقط بسياسات عامة، متمثلة في مخططات وبرامج كبرى تتجسد في البنى التحْتية المرتكزة على الجانب العمراني، وفتح المجال للاستثمار عن طريق خلق مؤسسات ذات طابع خاص، يسعى إلى تحقيق أهداف فردية تتتجسد في مساعدة المستثمرين دون اللجوء إلى جوانب أخرى أساسية كغرس ثقافة سياحية، والوعي التام بأهمية القطاع على جميع المستويات الحكومية والمُجتمعية.
- عدم توفر الوسائل والآليات المناسبة لمراقبة المشاريع السياحية على اختلاف أنواعها مما يخلق نوعا من الجمود في تحقيق المهام المنُوطة بالمؤسسات سواء على مستوى الإدارات أو الأفراد.

- عدم إعطاء كل منطقة خصوصيتها حيث تعتبر المشاريع المَمْنوحة ذات طابع نمطي، فمن المستحسن أن توضع هذه المخططات والبرامج من طرف العاملين في القطاع السياحي لكل منطقة، بِحكم معرفتهم الجيّدة لمناطقهم.
- غياب متابعة صارمة للمشاريع السياحية يمنع تحقيق تنمية في القطاع السياحي، ويجعل المشاريع حَبيسة الأوراق والمخططات.

ومن خلال ما سبق يمكن وضع **التوصيات** التالية:

تثمين دور المُقاوِل وبلورة دور المُقَاولة في تحقيق التنمية السياحية عامة والسياحة الصحراوية خاصة، و تحقيق التطبيق الفعلي للبرامج السياحية وإزالة العوائق الإدارية والمجتمعية، و ربط التنمية السياحية بالواقع المُعاش للأفراد مِن خلال تقريب المشاريع من ذهنية الأفراد، مما يضمن تضامنهم مع الأهداف المرجوّ تحقيقها.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

---

(1) توفيق خذري، حسين بن الطاهر، "المقاولة كخيار فعّال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المسارات والمحددات"، **ملتقى دولي حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المُنعقِد يوميْ 05-2013/05/06، جامعة الوادي، ص. 21.

(2) صندرة، صايبي، **صيرورة إنشاء المؤسسة: أساليب المرافقة**، دار المقاولة، قسنطينة، 2008، ص. 7.

(3) Jair SOARES Jr., Rogério H. QUINTELLA (2008), **Development: An Analysis of concepts, Measurement and Indicators**, ANPAD, Apr/ June, 2008, p. 105_107.

(4) القانون رقم 03-01 "المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة"، **الجريدة الرسمية**، العدد11، المؤرخ في 2003/02/19، ص. 5.

(5) Jacques Rojot, **Théorie des organisations**, 1ere éd, Editions Eska, Paris, 2003, p. 237

(6) Joseph Schumpeter, **Capitalisme, Socialisme, et Démocratie**, petite bibliothèque Payot, Paris, 1967, p. 186.

(7) محمد زيدان، حاج قويدر قورين، "المقاولات في الوطن العربي: تحديات الواقع ومأمول المستقبل"، **ندوة دولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية**، جامعة خميس مليانة، المنعقد يومي: 28-29/نوفمبر، 2012، ص. 4.

(8) عثمان مريزق، رتيبة عروب، "المقاربة البيداغوجية لتدريس الريادة والمقاربة بالكفاءات"، **المؤتمر العلمي الدولي العاشر حول الريادة في مجتمع المعرفة**، عمان، المنعقد في 26-2010/04/29، ص. 5.

(9) عماري علي، توفيق خذري، "**المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة : دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة**"، جامعة مسيلة، الملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، 2011، ص. 8-9.

(10) ماجدة عطية، **إدارة المشروعات الصغيرة، ط1**، دار المسيرة للنشر، عمان، 2002، ص. 23.

(11) عيسى آيت عيسى، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: آفاق وقيود"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد6، 2009، ص. 275.

(12) عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، "دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية"، **ندوة دولية بعنوان المقاولاتية والإبداع في الدول النامية**، جامعة خميس مليانة، 2007، ص. 3.

(13) نفس المرجع، ص. 216.

(14) ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والتحديات"، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، العدد 3، جوان 2018، ص. 226.* **م: مؤسسة صناعية عمومية/خاصة.**

(15) نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص. 499.

(16) طلعت مصطفى السروجي وآخرون، **التنمية الاجتماعية: المثال والواقع**، مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2001، ص. 65.

(17) عدلي أبو طاحون، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص23.

(18) دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، "السياحة كأحد محركات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحية مستدامة"، **الملتقى الدولي حول نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء البيئي**، جامعة ورقلة المُنعقد يومي 22-2011/11/23، ص. 573.

(19) بوبكر بداش، "صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤي استكشافية وإحصائية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 66، 2014، ص 11.

(20) وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **الخوصصة والاستثمار في السياحة بالجزائر**، الديوان الوطني للسياحة، الجزائر، 1994، ص. 5.

(21) **الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989، ص. 13.

(22) دحموني عبد الكريم، **تنمية وتطوير السياحة الصحراوية –دراسة حالة تمنراست**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008، ص. 71.

(23) Ministère de l'aménagement du territoire de Tourisme et de l'artisanat, **Tableau de bord des statistiques du Tourisme et de l'Artisanat**, Février 2016, p. 3.

(24) شريط حسين الأمين، "فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 14، 2015، ص. 140.